

## ملخص مداولات مجلس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات

### في الجلسة المنعقدة بتاريخ 12 نوفمبر 2015



عملا بأحكام الفصل 18 من القانون الأساسي عدد 23 لسنة 2012 المؤرخ في 20 ديسمبر 2012 والمتعلق بالهيئة العليا المستقلة للانتخابات والفصل 13 من القرار عدد 5 لسنة 2014 المؤرخ في 24 أبريل 2014 والمتعلق بضبط النظام الداخلي للهيئة العليا المستقلة للانتخابات، ينشر الملخص التالي لمداولات جلسة مجلس الهيئة ليوم 12 نوفمبر 2015:

اجتمع مجلس الهيئة في جلسة بتاريخ 12 نوفمبر 2015 وذلك بحضور السيدات والسادة محمد شفيق صرصار (رئيس)، مراد بن مولي، نبيل بفون، أنور بن حسن، كمال التوجاني، لمياء الزرقوني، فوزية الدريسي، خمائل فنيش ورياض بوحوشي.

وقد حدّد جدول الأعمال في النقاط التالية:

- 1- مسألة مقرّات الهيئات الفرعية للانتخابات.
- 2- دراسة المذكرة الصادرة عن "لجنة إحتساب الأقدمية في القطاع الخاص".
- 3- مسألة التعليم عن بعد e-learning.
- 4- التعاون بين الهيئة العليا المستقلة للانتخابات ونظيرتها في أستراليا.
- 5- الملتقيات في الجهات.

وقد اتفق أعضاء المجلس بعد المداولات على التالي:

- 1- الشروع في الإجراءات القانونية لاقتناء مقرّات الهيئات الفرعية المعروضة من قبل لجنة مصادرة أملاك حزب التجمع المنحل للبيع وهي المقرّات الخاصة بالهيئات الفرعية للانتخابات تونس 1 ونابل 2 والمنستير والقصرين.

2- المصادقة على المذكرة المتعلقة بنتائج أعمال "اللجنة المكلفة باحتساب الأقدمية في

القطاع الخاص" في صيغتها المعدلة واعتماد المقترحات الواردة بها فيما يتعلق بـ:

- عدم اعتماد عقود التربص للإعداد للحياة المهنية،
- عدم احتساب الأقدمية المكتسبة قبل الحصول على الشهادة العلمية،
- احتساب الأقدمية العامة دون تحديد المدّة القصوى للاحتساب.

3- تأجيل البت في مسألة التعليم عن بعد e-learning إلى حين عقد جلسة عمل في الغرض.

4- بخصوص التعاون بين الهيئة العليا المستقلة للانتخابات ونظيرتها في أستراليا، تمت

الموافقة على محاور التعاون طبقا للمذكرة المقدمة في هذا الشأن على أن يتم إعداد

مشروع اتفاقية ثنائية في الغرض وعرضها على مصادقة المجلس لاحقا حتى يتسنى

دراستها وعرضها في إطار أشغال لجنة التعاون الثنائي المقررة يوم 10 ديسمبر 2015.

5- عقد لقاء مع منسقي الإدارات الفرعية للانتخابات على المستوى المركزي بخصوص

الانتخابات المحلية ثم القيام بلقاءات جهوية بالاشتراك مع مكونات المجتمع المدني

بالجهات.